



بقلم : المحامي زكي كمال

وخذوا من لبنان عبرة يا أولي الألباب !

في كتاب القوانين لكونه تمييزي ومُسيء، كان الأجدد بالجهاز القضائي الإسرائيلي حتى وأن كان خالياً من الصلاحيات الفعلية، أن يلغيه لأن أضراره تتعدى المنظومة القضائية ووجوده يُؤسس فعلياً - التمييز المؤسسي المستمر ضد المجتمع العربي في إسرائيل.

حيثيات هذا القرار تعيد إلى الأذهان ما أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014، بل ما حذرت منه، واصفة إياه بالتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، التي تثيرها الأحزاب السياسية والحركات والجماعات المتطرفة، والحركات الأيديولوجية المتطرفة في دول العالم المختلفة منذرة بالآثار سواء كانت أمنية أو عرقية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية، كما يعيد إلى الأذهان قضية العبر التاريخية أو العبر من التاريخ والأحداث المحلية والإقليمية والعالمية التي تبدو أحياناً منفصلة دون علاقة تربطها، ودون أن تتقاطع أسبابها ومبرراتها ونتائجها وأبعادها، ليتضح بعد ذلك أن الأحداث والتطورات الإقليمية أو الإحداث في الدول المجاورة والمجاورة ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً رغم أن هذا الارتباط قد يتضح أو تتضح معاملة بعد حين.

" عبر تاريخية "

ما قصده في الفقرة السابقة هو ما تعارف المحللون على تسميته " العبر التاريخية "، لكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى " عوامل وظروف " رافقت هذا القرار، تبدو غير مرتبطة لأول وهلة، لكنها في نظري مرتبطة بل ذات علاقة وثيقة، فالقرارات كتكسب عادة أهمية خاصة بفضل مواعيدها وتوقيتها، ففي الواقع وكما قال نابليون بونابرت أن " توقيت القرارات أو توقيت اتخاذ القرار يكون أحياناً أهم بكثير من القرار نفسه "، وبالتالي تكفي الإشارة في سياقنا هذا إلى " توقيت القرار " الذي جاء في أسبوع ناقشت فيه الكنيسة تمديد سريان قانون منع لم الشمل الذي يحرم المواطن الفلسطيني من اسبط حقوقه وهي إختيار شريك / شريكة حياته ومكان سكنه ويحرمه من حق تلقي العلاج الطبي إذا اختار شريك حياة يقيم في الضفة الغربية أو غزة أو دولة عربية، دون أن يطبق ذلك على اليهودي، بل يمنحه الحقوق والمواطنة الكاملة بشكل تلقائي، وهو القانون الذي طالبت المحكمة العليا نفسها بتعديله ما اضطر الحكومة إلى اعتباره أمراً مؤقتاً يجب تمديد سريانه مرة كل عام، أو الحديث من اليمين والليكود بضرورة استبداله بقانون الهجرة الذي يصرح حق الدخول إلى إسرائيل على اليهود من جهة، ويمنع الحكومة من جهة أخرى إمكانية سحب مواطنة أي مواطن من مواطنيها لأسباب تتحور كلها حول " يهودية الدولة "، وهما قانونان يميزان ضد العرب لكونهم عرباً، ناهيك عن تزامنه مع قرار وزير المالية أفينغور ليبرمان، وقف الدعم المالي للجانال اليهودية المترتبة التي يدرس ربه في المعاهد الدينية، خاصة ذلك الدعم المتعلق بتمويل مكوث الأطفال من هذه العائلات في الحضانات وروضات الأطفال لكونهم متدينين متزمتين، إضافة إلى تزامنه مع انتهاء عهد رئيس الدولة السابق رؤوفين ريفلين، الذي كان رغم مواقفه اليمينية، داعماً للمساواة وحقوق الإنسان والذي حذر، دون أن يتوقع السرعة التي ستتحقق فيها تحذيراته، من كون إسرائيل دولة اسباط تتألف من أربعة اسباط هم اليهود الغربيون الأشكناز واليهود الشرقيين والعرب والمتدينون والعلمانيون، وأن هذه الاسباط تعمن التقدم في طريق ينتهي بالمواجهة والصدام دون حوار، وأن إسرائيل بتريكيبتها الحالية والحالة العالمية والإقليمية لن تتمكن من مواجهة الصدام الطائفي والعربي والديني الداخلي، رغم أنها صمدت في وجه التحديات الخارجية العسكرية والأخرى، خاصة أنها دولة فتية، في اعتراف صريح وتحذير واضح من أن دولة إسرائيل فشلت في مهمتها الأولى وهي التحول إلى بؤفة تنصهر فيها كافة انتماءات اليهود وأماكن ولادتهم وشذاتهم وتوجهاتهم السياسية والطائفية والعرقية والدينية وصولاً إلى دولة الشعب اليهودي الواحد والموحد، الذي يجمعه الانتماء العرقي ولا تفرقه الانتماءات الفرعية، كما فشلت في إرساء قواعد الديمقراطية ليكون قرار المحكمة العليا رد الالتماسات حول قانون القومية الدليل الواضح لكل من تلذذ

بالتفكير ولو للحظة أن الديمقراطية والمساواة في إسرائيل انتقلت من موضع التصريح والكلام إلى موضع التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.. فالحقيقة هي العكس تماماً.

" نزاعات اقليمية "

يتفق المراقبون على أن الأوضاع في الشرق الأوسط بدوله المختلفة وإسرائيل بضمنها تحمل في طياتها التأثير المتبادل وترتبط بشكل أو بآخر، وأن عدم الاستقرار سيستمر في الشرق الأوسط طالما استمر تأجج الصراعات الداخلية، فبالمقارنة مع جميع المناطق الجغرافية الأخرى تقريباً في العالم، يعاني الشرق الأوسط من الافتقار إلى آليات محلية وداخلية لحل النزاعات الإقليمية والبروتوكولات الدبلوماسية التي قد تصبى من نطاق النزاع الإقليمي وحتى النزاعات والخلافات الداخلية الطائفية العرقية والدينية، فالخلافات والإختلافات تبدأ صغيرة يعتقد الكثيرون أنها موضع تفاهم وتوافق لكنها لا تلبث أن تنفجر، ومن هنا لا بد في نظري، من الالتفات إلى خطوط متوازية ومتشابهة بين ما شهدناه وما نشهده من خلافات واختلافات سياسية وايدولوجية ودينية وقومية وعرقية وقضائية في إسرائيل، وما نشهده من تفاقم أحداث في لبنان الدولة الجارة والتي تقف على شفا الهاوية أو على شفير الكارثة نتيجة خلافات واختلافات داخلية عرقية وسياسية ودينية واجتماعية تحكم منذ سنوات توزيعتها السكانية وتقسيمها الوظيفي، وتحدد المناصب ومراكز أو مناطق السيطرة ومواضع القوة لكل جماعة حسب انتماء افرادها وتعلق الباب في هذه المواضع والأماكن امام الآخرين، ف رئاسة الحكومة للمسلمين السنة، وهي حرام على غيرهم، ورئاسة البرلمان للمسلمين الشيعة، وهي حرام على غيرهم، ورئاسة الجمهورية حصر على المسيحيين وحرام على غيرهم، وهكذا وزارة الدفاع وغيرها وغيرها، وعلى نفس المنوال مراكز القوى الاقتصادية والتشغيلية وأماكن العمل المختلفة وحتى بعض المساقات الأكاديمية التي هي حرام على الفلسطينيين مثلاً، وكلها إجراءات وتقسيمات قررتها السياسة وقبيلتها الحكومات والبرلمانات والسياسيون والبرلمانيون ووافق عليها الجهاز القضائي وشرعها باعتبارها " لا تمس بديمقراطية الدولة والمساواة فيها " حتى أن الاتفاقيات الدولية كرسستها أيضاً كما فعل اتفاق الطائف، الذي بادرت إليه السعودية والذي " ظلل " التوزيعات الداخلية تحت مظلة الحماية والقبول الدوليين سواء من طرف السعودية (المسلمين السنة) أو فرنسا (مسيحيي لبنان) أو ايران (المسلمين الشيعة) أو سوريا (الفلسطينيين) وغير ذلك، واستمر ذلك دون أن يلتفت من كان عليه أن يلتفت إلى التيارات تحت الأرضية التي تحركها السياسة الداخلية، التي تقبل الصمت مؤقتاً امام توجهات ونظم وأنظمة تخدم مصالح سياسيين معينين واحزاباً معينة لكنها تشكل تقويضاً لأسس الدولة وتصل إلى حد الانفجار ليليه الشلل التام في كافة المرافق وصولاً أو اقتراباً من الانهيار.

" شعور بالتمييز والاقصاء "

لبنان الذي ضمنت " توزيعته " تحويله إلى بلد طوائف وجماعات ما يحق لبعضها حرام على غيرها، وما يعتبره البعض حقاً ديمقراطياً، مثلاً الدعم المالي من ايران لحركة حزب الله ودور الحزب في الحرب الأهلية في سوريا، بشكل في نظر الآخرين ومن وراءهم من القوى الإقليمية والدولية جرماً وحراماً أو حتى جريمة يعاقب عليها القانون، وسط تسارع أوصل البلاد إلى التمزق والشلل والصدام الداخلي بين " طوائفها وجماعاتها " تزامناً مع الصدامات بين العرب واليهود في إسرائيل وفي كلا الحالتين شكل الشعور بالتمييز والاقصاء من بعض الجماعات، أي المتأثرين لحزب الله في لبنان والمواطنين العرب في إسرائيل، وقوداً للصدامات والمواجهات تماماً كما شكل نفس الشعور بالاقصاء لدى اليهود الاثيوبيين في إسرائيل سبباً للصدام مع الشرطة والسلطات قبل سنوات.

رغم الفارق الحالي في الأوضاع بين لبنان وإسرائيل، فإن مراجعة سريعة تشير إلى خطوط من التشابه في البدايات، خاصة قبول القضاء في لبنان وهو قضاء امتاز بالاستقلال في بداية عهده خاصة أنه انبثق عن جهاز القضاء الفرنسي المعروف باستقلاله ودعمه لحقوق الانسان ورفضه للتمييز والتفرقة العرقية وللفساد الشخصي والسياسي حتى لو ارادتها الحكومات والأحزاب، بشكل يشبه أو يكاد يتطابق مع توجهات الجهاز القضائي في البلاد الذي شرعن في السنوات الأخيرة وبأغلبية بل وإجماع تمكين بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة رغم لوائح اتهامه الجنائية الخطيرة دون أن يقول كلمته، بل اكتفى بتطبيق القانون بحذافيره الجافة دون شرحه وتفسيره وتحليله، كما وافق على قانون القومية وتجاهل تماماً مضمونه الذي يقضي 22% من مواطني الدولة هم مواطنوها الأصليون من الحياة العامة للدولة ويقول لهم أن إسرائيل التي ولدوا قبل اقامتها أو بعد اقامتها ليست دولتهم وأن لغتهم العربية ليست لغة تعترف الدولة برسميتها وأن مدناً جديدة ستقام لمصلحة اليهود فقط أي أن الدولة لليهود فقط ولتذهب الديمقراطية والمساواة إلى الجحيم فهي لليهود فقط اما العرب فعليهم الاكتفاء

بافتات والمطلوب منهم التقوقع وإعلان آيات الولاء. وهو نفس الجهاز القضائي الذي انقسم قضائه في قرارهم رد الالتماسات وفق انتماءاتهم. 10 من اليهود دافعوا عن يهودية الدولة واعتبروا وبيا للعجب بل والغريبة، أن اعتبار " اليهودية " الصفة الملزمة للدولة والاعتبار الأول والوحيد الذي يحدد مستوى ما يحصل عليه المواطن من امتيازات وحقوق أمراً شرعياً ومقبولاً وليس أمراً يشكل تفرقة عنصرية ضد العرب وجعلهم مواطنين مؤتمنين من الدرجة الثانية والثالثة تماماً كما لغتهم التي كانت رسمية حتى أمس لتصبح " ذات مكانة خاصة " (القانون لا يشرح هذه المكانة وهل هي خاصة سلباً أم ايجاباً أي هل هي لغة الأقلية أم لغة العدو) وقاض عربي واحد، دافع عن الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان أمام سيل مواقف وتبريرات زملائه اليهود وكان به يقول لهم كما قال الوزير السابق حاييم رامون خلال مؤتمر حزب العمل عام 1994 حين قال لأعضاء المؤتمر وقادة الحزب: " كحيتان فقدت حاسة التوضع والقدرة على تحديد الاتجاهات تتدفقون نحو الشاطئ مرة تلو الأخرى ومصيركم الانتحار، وأنا بقواي الضئيلة وبمفردي أحول اعادةكم إلى المياه وجادة الصواب لكنكم لا تريدون، فأنتم لا تريدون الحياة بل تريدون الانتحار " .

" نتعلم من عبر التاريخ "

هذا ما قصده بقولي أن على القضاة والسياسيين في إسرائيل التعلم من عبر التاريخ، فعبر التاريخ هي الاستنتاجات التي ترافقنا والتي حصلنا عليها من أحداث تاريخية عبر التاريخ البشري، وليس فقط في إطار مرجعي يتعلق بشكل معين من حياة المجتمع في مرحلة معينة من التطور التاريخي، حتى أنه يُقال إن الكيان الذي يتمكن من تدوير وفهم عبر التاريخ هو عابر للتاريخ، وأن اتخاذ العبر من التاريخ يحول دون تكرار مصائب وكوارث التاريخ حتى أن الفيلسوف الألماني ج. فريديخ هيغل قال: " نتعلم من التاريخ. أن أحداً لا يتعلم من التاريخ "، ويقول الفيلسوف الألماني - الروسي كارل ماركس " أن التاريخ يعيد نفسه مرتين، في المرة الأولى كأماسة وفي الثانية كمهزلة "، فيما يقول الفيلسوف الإسباني جورج سانتيان أن " الذين لا يقرأون التاريخ محكوم عليهم أن يكرروه "، وكلها اقوال يمكن اختصارها في القول: " من لا يتعلم من عبر التاريخ سيدفع الثمن غالياً وربما سيندم ساعة لا ينفذ الندم " إسرائيل ولبنان تقصليهما الجغرافية وتجمعهما التوزيعية الداخلية إلى طوائف وانتماءات فتوية تعتبر كل منها إن مصالحها لا تتم إلا إذا تم حرمان الآخرين من مصالحهم وأن علينا بعضهم رهن بدونية وإقصاء بل دوس حقوق الآخرين وأن كافة ما يحدث في الدولة مبني على أساس واحد هو: نحن وهم.. نحن وأنتم في أحسن الأحوال، ويصل حد إما نحن وإما أنتم في أسوأ الأحوال، وهو نهج تشرعته قرارات قضائية تعني خضوع الجهاز القضائي التام لقرارات واعتبارات سياسية في ظاهرة خطيرة من الطائفي وجعله يشتر على كل استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة.. هكذا في لبنان وهكذا بشكل أو بآخر في إسرائيل، التي كانت دولة ضمن قضاؤها ديمقراطيتها لتتحول إلى دولة يقضي القضاء فيها على الديمقراطية ويتساق مع القوى ضد الضعيف ومع الأغلبية ضد الأقلية بعكس ما يجب أن يكون الأمر عليه.

" هل من مُعْتَبِر؟ "

ختاماً فإن ما سبق أي تصرفات وتوجهات الجهاز القضائي تذكرني بالمثل السارج في الولايات المتحدة وبريطانيا ومعناه " إذا كان الطير يبدو كبطة ويسبح كبطة ويصدر صوت البطة فهو إذن بطه "، فإذا كان الجهاز القضائي يجاري السياسيين ويشرع التمييز ويرفض فرض المساواة فإنه قضاء غير نزيه يشترع قرارات تتخذها سلطات ودولة على أساس الانتماءات العرقية والدينية دون الحقوق الديمقراطية والمدنية، غير آبهة بالتبعات طويلة المدى لهذا النهج الذي يقسم البلاد إلى طوائف وانتماءات لا يجمعها شيء بل تتنافر توجهاتها وتتناقض مصالحها ومنطلقاتها.. ولبنان وسوء حاله خير دليل، ولذلك أقول خذوا من لبنان عبرة يا أولي الألباب في إسرائيل، فهل من مُعْتَبِر؟

لم يكن قرار محكمة العدل العليا رد الالتماسات المقدمة ضد قانون القومية بأغلبية 10 قضاة من أصل 11، وهو قرار سيء للغاية بكافة المفاهيم، مفاجئاً لي على الأقل بل كان متوقفاً وإن لم يكن بأغلبية ساحقة وسافرة من حيث انقسامها الداخلي وانتماءات القضاة في كل من المعارضين للالتماسات والداعمين إلى قبولها، وذلك انطلاقاً مما يشهده الجهاز القضائي في البلاد عامة، ومحكمة العدل العليا خاصة، باعتبارها الحصن الأخير للدفاع عن حقوق الفرد عامة وحقوق الأقليات خاصة من تطورات وتغييرات جعلته أكثر يمينية ومحافظة وأقل جراءة لاتخاذ قرارات تضع السياسيين بأحزابهم والسلطين التشريعية والتنفيذية أمام مرآة تعكس أمامهم الواقع بأصنع صوره، والحقيقة بأقوى صورة وأوضح حال عبر اتخاذ قرارات تكرس العدل والحق دون أن يخشى القضاة في ذلك لومة لائم، كما أنه كان بالنسبة لي وبخلاف الكثيرين من رجال القانون والمحليين والمراقبين السياسيين أكثر من مجرد قرار قضائي أو رأي قضائي في قضية تحتمل التأويل والتفسير والرأي والرأي الآخر.

قرار محكمة العدل العليا سابق الذكر والذي قامت فيه المحكمة بقضائها اليهود العشرة رد الالتماسات، دون أن يرمش لها جفن، باستثناء صاحب الرأي المخالف القاضي جورج قرا ابن الأقلية العربية، يشكل خطوة تاريخية، وليس للإيجاب، قررت محكمة العدل العليا فيها رفع رأي الاستسلام البيضاء، معلنة أن " القضاة في اورشليم " - كما قال مناحيم بيغن قبل أربعة عقود ونيف، استسلموا امام نزوات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فها هي المحكمة التي كانت على شاكله رؤسائها المتعاقبين، ناشطة وفعالة لا تخشى اتخاذ القرارات الصعبة حتى لو كانت تناقض قرارات الحكومات والبرلمان، كما فعلت في حالة بناء الجدار الفاصل حيث اكدت أنه يجافي في مساره كافة القوانين الدولية ولا تبرره الاعتبارات الأمنية، وكما جاء في قرار المحكمة حول مستوطنة الون موريه، الذي أزم حكومة مناحيم بيغن بتفكيكها وذلك في تشرين الثاني 1979، بعد أن أمر قضاة المحكمة العليا الحكومة بإخلاء مستوطنة الون موريه، التي اقيمت قبل وقت قصير من ذلك على أراضي سكان قرية روجيب الفلسطينية، تعلن جهاراً وصراحة أنها تتنازل طوعاً عن مكانتها التي وصفها مناحيم بيغن في حينه قائلاً بعد القرار: " تؤمن الحكومة بسيادة الجهاز القضائي وسلطة القانون وعلياته وتقوّه مرتبة على كافة السلطات والهيئات في البلاد، بما في ذلك الحكومة نفسها، وبالتالي على الوزراء كافة دون استثناء تنفيذ قرارات المحكمة دون تلك أو تحفظ وتنفيذها بدقة وامانة"، مضيفاً جملة المشهورة " هناك قضاة في القدس "، وانها تقبل بأن لا يتم تنفيذ قراراتها بل أكثر من ذلك وأخطر من ذلك، فها هي تقبل بان تعترف وإن لم يصرح قضاتها بذلك، بان تصبح أداة لشرعة تشريعات تنضخ تمييزاً وعنصرية وتبرير أفعال وقرارات البرلمان والحكومة والباسها لباساً قضائياً ليس لها.

" اضعاء شرعية على القانون "

لم تكنت محكمة العدل العليا وهنا ممكن الخطورة، في رد الالتماسات مع الإشارة إلى سلبيات ونواقص القانون، بل ذهبت إلى ابعده من ذلك، فقرارها أضعف الشرعية التامة على القانون وأقرغه من مضامينه ونواياه العنصرية، التي كان يجب أن تجعل الكنيسة تقوم بإلغاء القانون على الفور، كما كان من المؤكد أن يحدث في أي نظام ديمقراطي معافي وسليم يرفض القضاء فيه سطوة السياسيين ولا تمتلكه رهبة الحركات والتوجهات الشعبوية المتطرفة التي تعتمد مبادئ الصفوة العرقية والتي تعلن صراحة تبنيها مبادئ الفصل العرقي والتمييز العرقي، إن لم يكن الفصل العنصري، وفوق ذلك، أقر القضاة قانوناً لا مكان